

الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) : الأهمية والواقع

Financial Inclusion in the Middle East and North Africa : The Importance and Reality

سمغوني توفيق فيصل ، جامعة الدكتور مولاي طاهر-سعيدة-، الجزائر.

semghounidoc@gmail.com

شارف وهيبية، جامعة الدكتور مولاي طاهر-سعيدة-، الجزائر.

charefwahiba@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/22؛ تاريخ القبول: 2023/11/05

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بتطبيق طريقة التحليل التصنيفي الهرمي (HCA) باستعمال 6 مؤشرات جزئية للشمول المالي و 14 دولة، مكنتنا النتائج من تصنيف الدول إلى مجموعتين متجانستين: الأولى دول ذات درجة شمول مالي مرتفع، والمجموعة الثانية ذات درجة شمول منخفض.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، استخدام الخدمات المالية، التحليل التصنيفي الهرمي.

تصنيف JEL: G29 ; C89.

Abstract:

This research paper aims to analyze the reality of financial inclusion in the Middle East and North Africa countries, applying the Hierarchical Classification Analysis (HCA) method using 6 partial indicators of financial inclusion and 14 countries. Allowed us to classify the Arab countries into two homogeneous groups: the first group is countries with high degree of financial inclusion, the second one is countries with low degree of financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion; Use of financial services; Hierarchical Classification Analysis.

Jel Classification Codes : C89 ; G29.

1. مقدمة:

يعد موضوع الشمول المالي من أهم القضايا الحديثة على الصعيد الدولي من قبل العديد من المنظمات و الهيئات و المؤسسات في مختلف الدول، إذ أضحى شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة باعتباره عملية تعكس تمكين جميع الأفراد و المنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الجيدة بتكاليف معقولة وبطريقة مناسبة، لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز تكافؤ الفرص بمنح الفرصة الى جميع، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي و الاجتماعي شامل ومستدام.

من جانب آخر، يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية (Financial Intermediation) وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدرّوس و محكم لتوفير البنية التحتية التنظيمية و التشريعية اللازمة له يدعم النمو الشامل و المستدام و بالتالي يعزز الاستقرار المالي، كذلك الشمول المالي يحسن من تنوع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية و بالتالي تقليل المخاطر. (يسر برنيه و آخرون ، 2019)

تأسيساً على ما تقدم، تولي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتماماً كبيراً للشمول المالي في سياساتها الاقتصادية، إذ يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63% من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 سنة اللذين لا يملكون حسابات مصرفية رسمية، وكذلك الشركات و المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة التي تهدف الى تطبيق إحدى الطرق الكمية في تحليل معطيات الخاصة بمؤشرات قياس الشمول المالي بغية إيجاد تصنيف بحسب درجة و مستوى الشمول في المنطقة مينا (MENA)، لتشكيل مجموعات متجانسة داخليا و متباعدة خارجياً، وضمن هذا السياق نصل إلى إبراز معالم الإشكالية التي يتمحور عليها البحث و المتمثلة في التساؤل التالي:

إشكالية الدراسة

ما هو واقع الشمول المالي في دول MENA من منظور المؤشرات الدالة على تحققه خلال الفترة 2017؟

فرضيات الدراسة

- تنطلق الدراسة من فرضية أن تفعيل سياسة الشمول المالي في دول MENA، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- إن مستوى الشمول المالي في دول MENA يختلف حسب حجم الجهود المبذولة من قبل الحكومات وخصوصا البنوك المركزية.

أهداف الدراسة

يتحقق الهدف الرئيسي من خلال الاهداف الفرعية التالية:

- تتجسد الأهداف المرجوة من هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي ودوره في إضفاء الديناميكية الاقتصادية في بلد ما.
- محاولة تقديم عناصر الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال بحث و تحليل الفرضيات المطروحة.
- دراسة مؤشرات الشمول المالي، إلى جانب تحليل واقع الشمول المالي في دول MENA.

2. الاطار النظري للدراسة:

1.2 تعريف الشمول المالي:

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام 2000 م حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية. تم تعريفه في اوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية الي الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة. (بوقرة، 2018) ومن ثم ظهرت العديد من التعاريف الشمول المالي ونذكر منها تعريف البنك الدولي الذي يعرفه على أنه "وصول الشركات والأفراد الى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام. (سعيدان، 2018)، كما تعرف ايضا "بالعملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء".

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للثقيف المالي (INFE) تعرف الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من

الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA): الأهمية والواقع

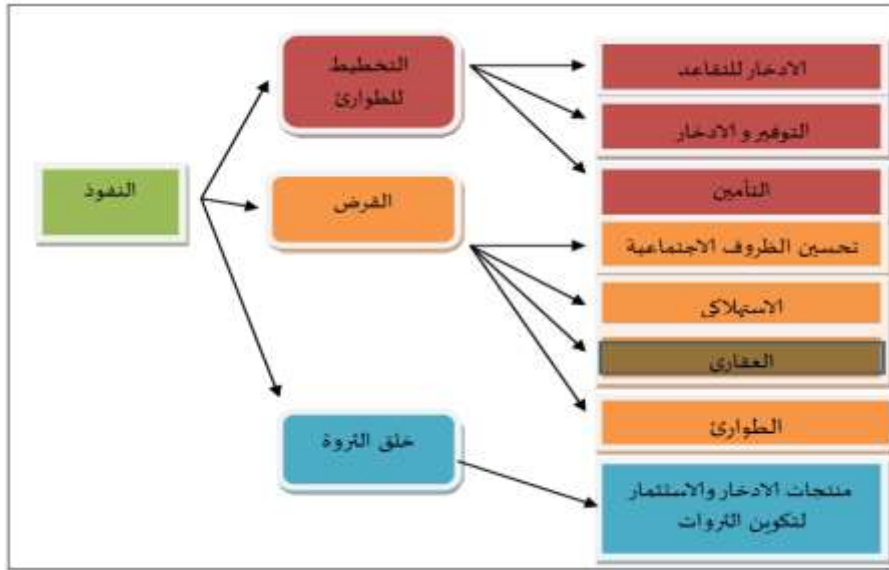
ص 101 / 115

سمغوني توفيق فيصل & شارف وهيبة

خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية المالي، وذلك هدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (شني و بن لخضر، 2018)

في هذا الصدد، هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات. قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم يميلون باستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية. القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى الى نقص الطلب على الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق تعيق وصول الأفراد والشركات الى الخدمات. (عجور، 2017)

الشكل رقم (1): عناصر الشمول المالي



Source : Sonu Garg, Parul Agarwal. 2014 ,P55.

2.2 أهمية الشمول المالي:

يعاني حوالي مليار شخص الجوع، يومياً يكافح حوالي 1.2 مليار شخص للعيش على أقل من 1.2 دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (جلوبال Findex) أن 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي 89% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية. بينما 41% فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، 2013). من هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل، على سبيل المثال، سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلي حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبلاد. وبالتالي فإن عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء وبالتالي فإن للاستبعاد المالي أثر كبير على النمو الاقتصادي حيث أشار أبو دية (2016) إلى مخاطر الاستبعاد المالي وهي: (سمير عبد الله وآخرون، 2016)

- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة.

- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار.

- تراجع مشاريع القطاع الخاص امل حرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

سمير عبد الله وآخرون، (2016)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، فلسطين.

3.2 و وقع تطور الشمول المالي في دول (MENA) بين عامي 2011 و 2017:

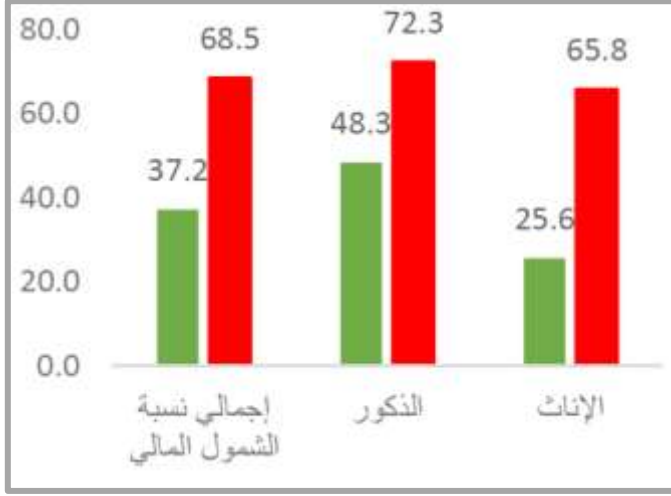
تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global، والذي يصدره البنك العالمي من اشملى مجموعة البيانات فى العالم، إذ يصدر كل ثالث سنوات منذ عام 2011 عن 144 دولة، إذ يشتمل هذا الإصدار على مؤشرات محدثة عن كيفية تمكن البالغين من امتلاك حسابات مصرفية، و القيام بالمدفوعات و الادخار و الاقتراض و إدارة المخاطر المالية. وفيما يلي أهم مؤشرات تطور الشمول المالي فى المنطقة (MENA):

الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA): الأهمية والواقع

ص 101 / 115

سمغوني توفيق فيصل & شارف وهيبة

شكل رقم (02): نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية



المصدر: Worldbank Global Findex Database 2017

بفضل جهود الدول العربية لزيادة الشمول المالي، ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين من 22.3 في المائة في عام 2011 إلى 37.2 في المائة في عام 2017، وعلى الرغم من هذا التحسن لاتزال المنطقة (MENA) من أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي على مستوى عدد من المؤشرات ذات العلاقة.

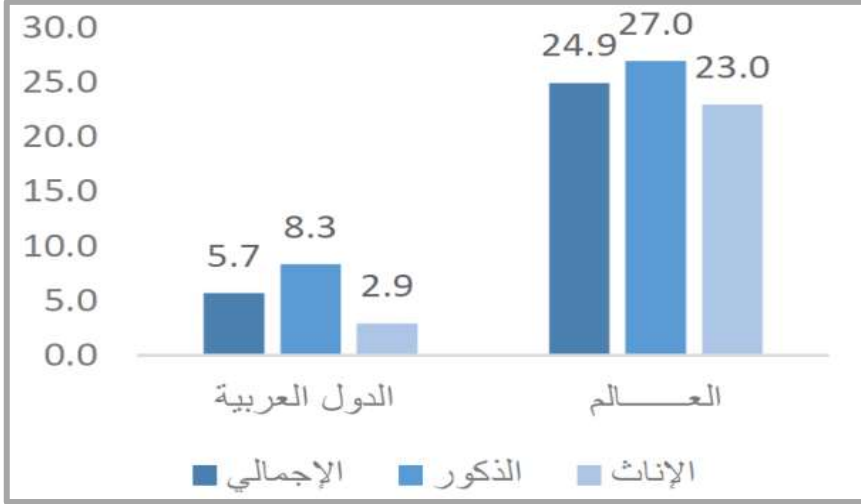
شكل رقم (03): نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان



المصدر: Worldbank Global Findex Database 2017

نلاحظ من الشكل رقم (03) أن نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الوطن العربي بلغت حوالي 4.6 % عام 2017، وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالقياس بالنسبة المماثلة على مستوى العالم البالغة 18.4 في المائة.

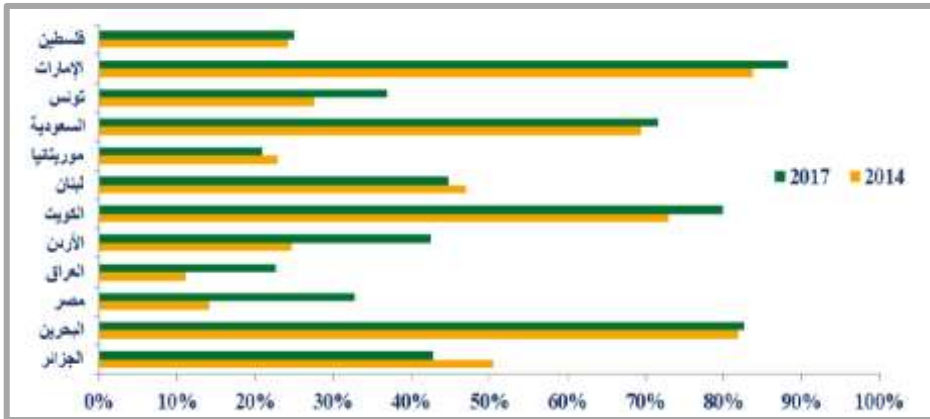
شكل رقم (04): نسبة المستخدمين للخدمات المالية عبر الهاتف النقال والشبكة الالكترونية.



المصدر: Worldbank Global Findex Database 2017

يتضح من الشكل رقم (04)، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال والشبكة الالكترونية لتنفيذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.7 %، تعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 24.9 %.

شكل رقم (05): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حسابا في مؤسسة رسمية لدى دول (MENA).



المصدر: Worldbank Global Findex Database 2017

الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA): الأهمية والواقع

ص 101 / 115

سمغوني توفيق فيصل & شارف وهيبة

يوضح الشكل رقم (05) ارتفاع نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حساباً في مؤسسة رسمية في بلدان الخليج بالمقارنة مع باقي البلدان العربية فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، إذ بلغت النسبة لديها 84% في عام 2017، فيما جاءت البحرين و الكويت و السعودية بالمراتب التي تليها بنسب بلغت 83%، 80%، و 72% على التوالي، وتأتي الجزائر في المرتبة المتوسطة بـ 43% في 2017، في حين كانت أقل نسبة لدى موريتانيا بـ 21% خلال نفس الفترة.

3. الجانب التطبيقي:

يساعد التحليل التصنيفي الهرمي (العنقودي) (Analyse Typologique Hiérarchique) من تصنيف الدول وترتيبها داخل عناقيد (مجموعات) حسب درجة الشمول المالي، بحيث تكون الدول المصنفة داخل مجموعة معينة متجانسة فيما يتعلق بدرجة الشمول المالي ومختلفة عن الدول التي تنتمي إلى المجموعات الأخرى.

فالعنقود يعتبر كمجموعة من المشاهدات التي تتميز بنفس الخواص كما يمكن اعتبار العناقيد أيضاً كمناطق تركيز كثيف لعناصر معينة في الفضاء المتعدد Hartigan 1975 مما يدل على تشابه في الخصائص المشتركة لهاته العناصر للظواهر المدروسة. (Hoepfner، 1999)

1.3 الإطار المنهجي وبيانات الدراسة

- تقديم متغيرات المستعملة في الدراسة:

من أجل القيام بالتحليل سالف الذكر، تم اختيار تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، من خلال بيانات تخص 6 مؤشرات جزئية للشمول المالي التي تخص 14 دولة عربية مأخوذة من تقرير مجموعة البنك الدولي ودراسة (خنوس و جايدر، 2021)، والجدول التالي يمثل رمز وتعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة

| الترميز | المتغيرات (المؤشرات) |
|---------|---|
| V1 | % البالغين الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية سنة 2017 |
| V2 | % للبالغين الذين يستعملون الدفع الالكتروني في سنة 2017 |
| V3 | % النسبة المئوية للبالغين الذين يستعملون الانترنت لشراء التذاكر أو السلع الأخرى في سنة 2017 |
| V4 | % للبالغين الذين يستعملون بطاقة الائتمان لغرض الشراء في سنة 2017 |
| V5 | % للبالغين اللذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية سنة 2017 |
| V6 | % للبالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في سنة 2017 |

المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على بيانات البنك الدولي

- التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة: مصفوفة التماثل

يشير جدول رقم (03) الى المسافة المسماة Euclidean distance أو مصفوفة المسافة، و الذي تمثل مصفوفة التماثل للمسافات بين المشاهدات نلاحظ أن أصغر مسافة كانت بين مصر و الأردن (327.36) و هذا يدل على وجود تقارب و تشابه بين الدولتين في حين سجلت أكبر مسافة بين كل من الإمارات العربية المتحدة و السودان (22700.47). و بالاعتماد على المسافة المتوسطة بين المجموعات أظهرت نتائج التجميع ما يلي:

الجدول رقم (03): مصفوفة التماثل

| مصفوفة التماثل Matrice de proximité | | | | | | | | | | | | | |
|-------------------------------------|----------|--------------|----------|-----------|-----------|------------|----------|---------|----------|----------|----------|-----------|-------------|
| Carré de la distance Euclidienne | | | | | | | | | | | | | Observation |
| 14:الإمراة | 13:تونس | 12:موريطانيا | 11:ليبيا | 10:العراق | 9:السودان | 8:السعودية | 7:المغرب | 6:لبنان | 5:الكويت | 4:الأردن | 3:مصر | 2:البحرين | 1:الجزائر |
| | | | | | | | | | | | | | 0.00 |
| | | | | | | | | | | | | 0.00 | 10300.28 |
| | | | | | | | | | | | 0.00 | 11799.29 | 168.23 |
| | | | | | | | | | | 0.00 | 327.36 | 8539.95 | 230.07 |
| | | | | | | | | | 0.00 | 6915.89 | 9803.55 | 161.58 | 8386.38 |
| | | | | | | | | 0.00 | 4591.47 | 480.46 | 1253.24 | 5804.47 | 968.09 |
| | | | | | | | 0.00 | 1716.98 | 11069.29 | 726.10 | 93.56 | 13227.15 | 332.63 |
| | | | | | | 0.00 | 7442.64 | 2641.98 | 565.39 | 4282.72 | 6455.98 | 1076.67 | 5383.33 |
| | | | | | 0.00 | 10853.72 | 517.40 | 3386.02 | 15222.29 | 2087.38 | 842.36 | 17553.11 | 1604.27 |
| | | | | 0.00 | 378.64 | 7847.90 | 253.00 | 2140.28 | 11813.55 | 1035.80 | 321.02 | 13887.31 | 754.81 |
| | | | 0.00 | 2643.08 | 4464.02 | 2850.30 | 2151.74 | 876.92 | 5116.33 | 867.42 | 1671.18 | 6486.77 | 897.07 |
| | | 0.00 | 2830.83 | 219.29 | 260.05 | 8147.49 | 144.81 | 1837.29 | 11814.60 | 921.41 | 230.93 | 13881.50 | 696.26 |
| | 0.00 | 677.06 | 1071.11 | 943.77 | 1740.51 | 4581.67 | 537.47 | 418.79 | 7166.18 | 167.91 | 311.77 | 8855.62 | 211.90 |
| 0.00 | 12986.14 | 18636.28 | 9970.27 | 18444.91 | 22700.47 | 2558.89 | 18036.95 | 9088.57 | 1179.26 | 12480.49 | 16348.51 | 514.22 | 14746.88 |

المصدر: من إعداد الباحثين، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Spss

2.3 عرض وتحليل نتائج الدراسة التجريبية

- تحديد المجموعات في التحليل التصنيفي

إستنادا إلى نتائج مصفوفة تماثل المسافات، و بعد التأكد من وجود تقارب وتباعد بين دول محل الدراسة الجدول رقم (04) يعرض نتائج مراحل التجميع لتكوين العناقيد بين المتغيرات (المؤشرات) كما يلي:

الجدول رقم (04): مراحل التجميع لتكوين العناقيد بين المتغيرات (المؤشرات)

| Chaîne des agrégations سلسلة التجميع | | | | | | |
|--------------------------------------|---|----------|---------------------------|--|----------|---------------|
| Etape suivante المرحلة الموالية | Etape d'apparition de la classe مرحلة ظهور الأصناف | | Coefficients المعاملات | Regroupement de classes تجميع الأصناف | | Etape المراحل |
| | Classe 2 | Classe 1 | | Classe 2 | Classe 1 | |
| 4 | 0 | 0 | 93.560 | 7 | 3 | 1 |
| <u>9</u> | 0 | 0 | 161.580 | 5 | 2 | 2 |
| 5 | 0 | 0 | 167.910 | 13 | 4 | 3 |
| 6 | 0 | 1 | 187.870 | 12 | 3 | 4 |
| 8 | 3 | 0 | 220.985 | 4 | 1 | 5 |
| 7 | 0 | 4 | 264.437 | 10 | 3 | 6 |
| 12 | 0 | 6 | 499.613 | 9 | 3 | 7 |
| 10 | 0 | 5 | 622.447 | 6 | 1 | 8 |
| <u>11</u> | 0 | 2 | 821.030 | 8 | 2 | <u>9</u> |
| 12 | 0 | 8 | 928.130 | 11 | 1 | 10 |
| <u>13</u> | 0 | 9 | 1417.457 | 14 | 2 | <u>11</u> |
| 13 | 7 | 10 | 1478.380 | 3 | 1 | 12 |
| 0 | 11 | 12 | 10404.055 | 2 | 1 | 13 |

المصدر: من إعداد الباحثين، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Spss

نلاحظ من خلال هذا الجدول المراحل المتبعة لتجميع الدول محل الدراسة، ولربط المجموعات وفقا للمسافة بينهما وكما هو مبين تم اختيار أصغر مسافة (93.56) لربط كل من مصر و المغرب في الخطوة الأولى، تليها ربط كل من موريتانيا العراق السودان بحسب المسافة على التوالي (187.87)، (264.44)، (499.61)، في المقابل ارتباط كل من الأردن و تونس في الخطوات المشار إليها في آخر الخانة (Etape suivante) بعدها تليها ربط الجزائر في الخطوة الموالية رقم (08) بلبنان بعدها وفي الخطوة رقم (10) تم ربط المجموعة بدولة ليبيا لتتضح مكونات العنقود الاول، أما

بنسبة للعنقود الثاني فيتشكل من البحرين و الكويت، سعودية، الامارات على التوالي بحسب المسافة (161.58)، (821.03)، (1417.46). ونتائج موضحة في الجدول رقم (05) التالي:

الجدول (05): نتائج تشكيل المجموعات الممكنة

| عدد المجموعات الممكنة | | Observation المشاهدات |
|-----------------------|----------|--------------------------|
| ثلاث مجموعات | مجموعتين | |
| 1 | 1 | 1:الجزائر |
| 2 | 2 | 2:البحرين |
| 3 | 1 | 3:مصر |
| 1 | 1 | 4:الأردن |
| 2 | 2 | 5:الكويت |
| 1 | 1 | 6:لبنان |
| 3 | 1 | 7:المغرب |
| 2 | 2 | 8:السعودية |
| 3 | 1 | 9:السودان |
| 3 | 1 | 10:العراق |
| 1 | 1 | 11:ليبيا |
| 3 | 1 | 12:موريتانيا |
| 1 | 1 | 13:تونس |
| 2 | 2 | 14:الإمارات |

المصدر: من إعداد الباحثين، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Spss

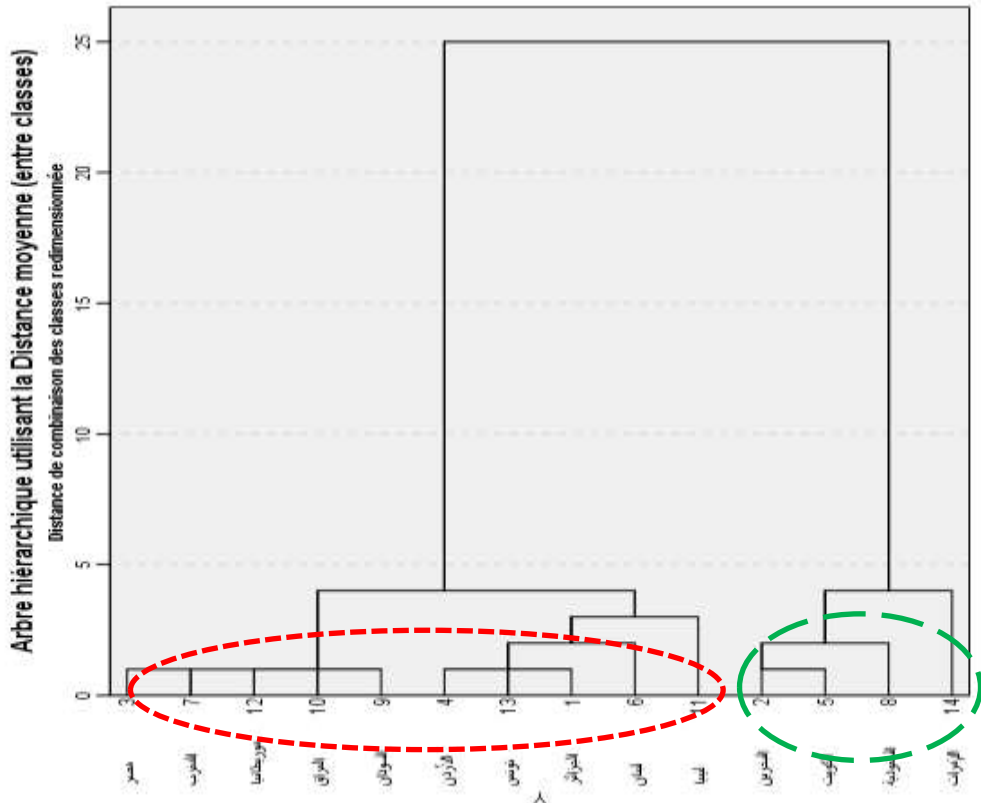
يوضح ويلخص الجدول (05) نتائج تشكيل المجموعات الممكنة بحسب خصائص الدول، إذ نلاحظ بأن كل من الجزائر و الأردن و لبنان و ليبيا و تونس تنتمي إلى المجموعة (العنقود) الأولى مهما كان التوزيع إلى مجموعات، أيضا نجد كل من البحرين و الكويت، سعودية، الامارات تنتمي إلى المجموعة (العنقود) الثاني، في حين تنتمي كل من مصر و المغرب و السودان و العراق و موريتانيا إلى المجموعة الثالثة بدل المجموعة الاولى في حال التوزيع إلى ثلاث مجموعات. من خلال ما سبق وبناء على ما ورد في الدراسات السابقة سوف نختار توزيع الدول محل الدراسة إلى مجموعتين (عنقودين) كما هو موضح في الجدول رقم (06) و الشكل (7).

الجدول رقم (06): تشكيل المجموعات (العناقيد)

| المجموعة الثانية | المجموعة الأولى | المجموعات |
|------------------|-----------------|---|
| 80.38 | 34.06 | % البالغين الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية سنة 2017 |
| 74.33 | 23.44 | % للبالغين الذين يستعملون الدفع الالكتروني في سنة 2017 |
| 44.45 | 8.30 | % النسبة المئوية للبالغين الذين يستعملون الانترنت لشراء التذاكر أو السلع الأخرى في سنة 2017 |
| 59.65 | 7.27 | % للبالغين الذين يستعملون بطاقة الائتمان لغرض الشراء في سنة 2017 |
| 25.08 | 10.48 | % للبالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية سنة 2017 |
| 33.00 | 9.26 | % للبالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في سنة 2017 |

المصدر: من إعداد الباحثين، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Spss

الشكل رقم (07): التحليل العنقودي الهرمي على شكل شجرة



المصدر: من إعداد الباحثين، من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Spss

يتضح من خلال الشكل (7)، هيكل الشجرة (dendrogramme) وجود مجموعتين من الدول متجانسة حسب درجة الشمول المالي، حيث نلاحظ بأن المجموعة الأولى وتضم كل من الإمارات والبحرين والكويت و السعودية سجلت مستويات مرتفعة للشمول المالي وذلك بفضل تطور البنية التحتية الرقمية، و ارتفاع تغلغل الانترنت، وتطور أداء قطاعها المصرفية، فيما شهدت المجموعة الثانية والتي تضم باقي دول العربية محل الدراسة مستويات منخفضة، مما يعكس محدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول.

4. الخاتمة

يعتبر الشمول المالي هدفاً تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، بإعتباره من أهم مؤشرات النشاط الإقتصادي للدولة، والذي ينعكس على المستوى المعيشي للفرد، وذلك عبر اتاحة فرصة الاستفادة من الخدمات المالية لكل فئات المجتمع وخاصة فئة ذوي الدخل المحدود، وبذلك تستطيع السلطات العمومية بالاعتماد على الشمول المالي كهدف وسيط لتحقيق الأهداف النهائية مثل الحد من الفقر و البطالة و تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تطوير القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي، وفي هذا الصدد فقد تم توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع في الجانب النظري قصد الإلمام الجيد بالدراسة، كذلك تم إستعراض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، على المستوى المحلي والعربي والدولي والتي اختلفت بتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة المقترحة كمؤشرات مؤثرة على الشمول المالي، وتبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

استخدمت الدراسة احدى طرق التحليل الكمية لتصنيف و تفسير الاختلاف في نسبة شمول الخدمات المالية و المصرفية في عينة من الدول العربية مكونة من اربعة عشر دولة استنادا الى ست مؤشرات للشمول المالي، وهي نسبة البالغين الذين لديهم حسابات في المؤسسات المالية ويستعملون الدفع الالكتروني لشراء التذاكر أو السلع الأخرى، كذلك من يستعملون بطاقة الائتمان لغرض الشراء، و اللذين يقومون بالادخار و اقتراض من المؤسسات المالية، خلال الفترة 2017 بحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex Global.

تتوافق النتائج عموماً مع التوقعات و الدراسات السابقة، وأظهرت نتائج تحليل استخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي تصنيف الدول وترتيبها داخل مجموعتين بحسب درجة الشمول المالي وهذا يدل بوجود اختلافات تميز بها مجموعة عن أخرى مما يدفعنا الى تأكيد فرضيات الدراسة وعلى العموم يمكننا القول بأن معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.

المراجع:

• المراجع العربية:

- يسر برنيه و آخرون، (2019) الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، تقرير السنوي صندوق النقد العربي، منشورات صندوق النقد العربي.
- صورية شنبى و السعيد بن لخصر ، (2018) ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد02، ص 104 – 129.
- فائق صليحة وآخرون، (2019)، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد04، ص 01 – 14.
- جلال الدين بن رجب، (2017)، احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العالقة بين الشمول المالي والنتاج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- بوقرة إيمان، (2018)، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن، اقتصادية دفاتر مجلة ، المجلد 09، العدد02، ص 01 – 22.
- آسيا سعيدان ، نصيرة محاجبية، (2018)، واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة- الجزائر تونس المغرب، مجله دراسات وابحات المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد03، ص 745 – 757.
- شنبى صورية و بن لخصر السعيد، (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجله البحوث في العلوم المالية، المجلد03، العدد02، ص 104-129.
- عجور، حنين محمد بدر، (2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء : دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

• المراجع الأجنبية:

- Simo neaime.(2018). The impact of financial inclusion on income inequality, poverty, financial stability and inflation Institute of Financial Economics, American University of Beirut, P.O. Box 11-0236, Beirut, Lebanon.
- Sonu Garg, Parul Agarwal. (2014). Financial Inclusion in India , a Review of Initiatives and Journal of Business and Management.

- Frank Hoepfner, Frank Klawonn, Rudolf Kruse, Thomas Runkler. (1999). Fuzzy Cluster, Analysis Methods For Classification, Data Analysis And Image Recognition A John Wiley & Sons, LTD.